

بسم الله الرحمن الرحيم

سبحانك اللهم ونحييهم فيها سلام ونصلي على محمد عليه الصلوة والسلام
وعلى اله واصحابه الكرام وبعد فيقول الفقير الى عفو ربه الكبير السيد
خليل بن علي الصوفيوي قد حررت في هذه الرسالة وجوه براهين اثبات
الواجب والتوحيد جل ذكره من كلام ائمة المتكلمين والحكماء مع قلة
البضاعة وكثرة الفتور فقد عاق عنها عوايق الحدثان حتى نسجت عليها
عناكب النسيان الى ان وردت اشارة قدسية هزت من عطفي
وشدت عضدي فقعدت الى اتمامها فجاءت بحمد الله تعالى حاوية لنتايج افكار
المتقدمين والمتأخرين من المتكلمين وهادية الى الحق المبين جعلتها هدية
لصدر من كان على اشرف الفضايل بترويج قوانين العلوم والفضايل من
النقلية والعقلية وهو صاحب العظمة والجلال جالس وسادة العز
والاقبال حارس طريق الافادة بالفضل والافضال ناظم مناظم الملة
والدين عالم معالم الشريعة الغراء النظام جبان الدولة العلية الرفيعة
الانام وهو سيد دار السعادة الشريفة حفظه الله تعالى في مقام العز والاحترام
الى قيام الساعة وساعة القيام ويرحم الله من قال امينا وارجو منه ورحمه
ومن الناظرين ان ينظروا فيها بعين العناية والوداد لاسيما صاحب

اللطف

اللطف الكثير والجود العميق لازال اسمه مسعودا والى اهل الخير مودودا الذي
انتشر في الافاق حتى عرج الى الافلاك واليه المرجع والمآب اعلم
ان جميع الموجودات بحيث لايشذ عنها فرد ان كان واجبا ثبت المطلوب
لانحصار الموجود في الواجب والممكن والا فان استند الى الواجب اولا او
بواسطة ثبت المطلوب والا فان رجع سلسلة الاستناد في شيء من المراتب
لدار والا تسلسلت العلل الى غير النهاية اذ كل ممكن موجود فله علة موجودة
مغايرة له انما قيدنا الممكن بالموجود لان الكلام لا يتم في مطلق الممكن لانه لا يقتضي
علة موجودة كما في الممكنات المعدومة وانما قيدنا العلة بالموجودة ليلزم
التسلسل المحال الذي في الامور الموجودة وانما قيدنا بالمغايرة لانها لو لم تكن
كذلك لم يلزم شيء من الامرين الآتيين المذكورين وان كان جاريا في الامور
المعدومة كما ان العلة للحادث لابد ان يكون حادثة لان قدم العلة يستلزم
قدم المعلول فيلزم في تحقق كل فرد من الحادث تحقق امور حادثة مترتبة غير
متناهية سواء كانت موجودة في الخارج اولا لكن الكلام في ان التسلسل
في امثال تلك الامور هل هو محال ام لا او شرطوا في التسلسل المحال الوجود والاجتماع
كالترتب وتلك الامور لما جاز ان لا يكون من الموجودات الخارجية فينقطع السلسلة
بانقطاع الاعتبار وايضا تلك الامور لما لم يجتمع في الوجود اذ كل سابق معدوم
للاحق على ما فصل في مقامه فاستحالته محل بحث فبرهان التطبيق عند الحكماء
وغير جار فيه واما عند المتكلمين جار فيه ولهذا اضطر المتكلمون في صدور
الحادث عن القديم الى التزام تخلف المعلول عن علته التامة على ما اختاره
الامام في شرح الاشارات في دفع دليل قدم العالم فانهم قالوا العالم قديم
اذ لو كان حادثا لما استند الى القديم لامتناع تخلف المعلول عن علته

الثامنة فثبت انه قديم والمتكلمون جوزوا تخلف المعلول عن وجود العلة في د
الاستدلال بقدم العالم وقالوا يجوز ان يكون جميع ما لا بد منه حاصلا في الازل
في الوجود الا يزالي بان يتقضى في الازل ووجوده فيما لا يزال وفي الاوقات تمرل
الاتية مثلا فلا يثبت قدم العالم وفيه تامل فنقول تلك الاحاد بحيث لا يشذ
عنها فرد موجود اذ لو كان معدوما لكان جزء من اجزائه معدوما ضرورة ان
ما يوجد جميع اجزائه فهو موجود فالاحاد موجود فان قيل يجوز ان يكون
امر خارج شرطا لعينية جميع اجزائه وعدم الشرط يستلزم عدم المشروط
وحينئذ لا يلزم من وجود جميع اجزاء الشيء وجود الشيء كما ان المعلومات الاربعة
مثلا في ان قضية مشروطة بتعلق الايقاع والانتزاع بالجزء الاخير منها وهو
الوقوع او اللاوقوع فيكون مجموع تلك المعلومات عينا للقضية مشروطة بتعلق
الايقاع والانتزاع له واذا تحقق تلك الامور الاربعة كلها ولم يتحقق الحكم وهو
الايقاع والانتزاع لم يتحقق القضية مع كون جميع اجزائها موجودة فالجواب تمرل
هذا الجواز ناشئ من حمل ما يوجد جميع اجزائه على غير جميع الاحاد حتى لا يصير
الكلام غير مفيد وهو الحاصل عند الاجتماع باعتبار الهيئة الاجتماعية ونحن
ما اعتبرنا الا تلك الاحاد الموجودة فقط لا المجموع المأخوذ فيه الهيئة الاجتماعية
المعدومة في القضية وان كانت عين المعلومات الاربع بالذات لكن تغايرها بنوع
من الاعتبار فمفهوم القضية مغاير لمفهوم المعلومات الاربع وان اتحد ذاتهما
ومصداقهما بل مفهوم القضية عارض لتلك المعلومات وعروضه لها مشروط بتعلق
الايقاع والانتزاع بها وتلك الاجزاء في الحقيقة اجزاء لذوات تلك المعلومات
فتوجيه هذا القول ان المراد ان ما يوجد جميع اجزائه حقيقة وبالذات
فهو موجود بالضرورة وهذا مما لا غبار فيه ومن حاول التبصر في هذا المقام فليرجع

لى

الى المزاجات فالاحاد باسرها موجود فيكون المجموع بهذا المعنى موجودا ولا شك
انه ممكن لاحتياجه الى كل واحد من الممكنات المأخوذة فيه والمحتاج خصوصا
الى الممكن ممكن فجميع الموجودات ممكن ولا يلزم من ذلك اولوية الامكان بل
التشكيك في الامكان من جهة اثره الذي هو الافتقار ولا شك ان المفتقر الى
الممكن المفتقر الى الغير اولى بالافتقار وبهذا ينحل ما قيل من انه لا بد من تقييد
احتياج المجموع الى الممكن بان يكون الاحتياج الى امر لا يستند الى الذات والا فلا
ينافي الوجوب الذاتي اذ اعتبار الواسطة المستندة الى الذات لذاتها لا يقدح
في ذلك واعلم ان هذا البرهان مبني على ان يكون علة الحدوث علة البقاء حتى مرل
يكون الممكنات موجودة مجتمعة والا فيجوز ان لا يكون مؤثر المؤثر باقيا في ان تأثير
المؤثر في معلوله فلا يلزم اجتماع مؤثر المؤثر مع معلول المؤثر المتأخر عن مؤثره
وهكذا فلا يلزم اجتماع الممكنات الموجودة في الوجود تأمل فعلته اما النفس مرل
المجموع او جزئه او خارج عنه لا بد ان يوخذ الامر الخارج اعم من الخارج
بتمامه ومن المركب من الداخل والخارج لئلا يختل الحصر لان الجملة المفروضة هي
في الممكنات الصرفة والمركب المذكور وان كان داخلا في الممكن المطلق لكنه ليس مرل
بداخل في تلك الممكنات قيل لا يخفى عليك ان احتياج جميع السلسلة من حيث
الجميع الى علة انما يعقل لو كان للجميع من حيث الجميع امكان ووجود غير امكانات
الاجزاء ووجوداتها واما اذا كان امكانه ووجوده بعينه امكانات الاجزاء ووجوداتها
فلا يعقل احتياج ذلك الجميع الى علة بلا علل ووجودات الاجزاء كافية في
وجوده ومن البين المعلوم ان كان امكان المجموع ووجوده عين امكانات
الاجزاء ووجوداتها فان امكان مجموع زيد وعمرو ووجوده عين امكانيهما
ووجوديهما حتى اذا كان وجد زيد وعمرو بالايجادين لم يحتج مجموع وجوديهما

لا ايجاد وغيرهما اقول اجيب عن ذلك بان احتياج ذلك الجميع الى علة ما ضروري
اذ كما ان الممكن الواحد مفتقر الى علة كذلك الممكنات الكثيرة وكما ان الموجود
الواحد محتاج كذلك الموجودات وحينئذ يجب الترديد المذكور بان علة
هذا اما عين الجملة او جزؤها او خارج عنها فان قيل لا نسلم ان ههنا جملة غير كل
واحد واحد له علة داخلة في السلسلة ولو لزم من تحقق الاثنين تحقق شيء
ثالث لزم من تحقق الاثنين تحقق امور غير متناهية اذ الثالث مع الاثنين حينئذ
يستلزم تحقق رابع هو مجموع الثلثة وهكذا اقول اذا تحقق الاثنان فمعلوم
بالضرورة ان ههنا شيئا هو معروض الكثرة والاثنينية وظاهر ان كل واحد ليس مر
كذلك فبالضرورة لا بد من تحقق امر آخر واما لزوم التسلسل فمدفوع بان اعتبار مجموع
الامرين مع كل واحد منهما اعتبار للشيء في الشيء مرتين وهذا باطل فلا يلزم تحقق
امر آخر بخلاف اعتبار هذا مع ذلك فانه اعتبار صحيح مستلزم لتحقق امر آخر
والاول باطل ضرورة وجوب تقدم العلة على المعلول وامتناع تقدم الشيء
على نفسه والثاني ايضا باطل لان علة الكل يجب ان يكون علة لكل جزء لان كل
ممكن محتاج الى علة فلو لم يكن علة المجموع علة لكل جزء لكان بعض الاجزاء
معللا بعلة اخرى فلا يكون ما فرض علة المجموع وحده علة بل البعضه فقط واذا كان
علة لكل جزء فيكون ذلك الجزء علة لنفسه ولعلله واذا بطل هذا القسمان
الاولان تعين الثالث فيكون علته امرا موجودا خارجا والموجود الخارج عن
جميع الممكنات واجب لذاته وهو المطلوب وهذا المسلك كاف لاثبات
الواجب فان قيل لا نسلم ان الموجود الخارج عن جميع الممكنات واجب لذاته
لان الموجود الخارج عن جميع الممكنات التي هي في سلسلة واحدة والخارج
عنها لا يلزم ان يكون واجبا لذاته لجواز ان يكون ممكنا ولو نقل الكلام اليه لزم

سلسلة

سلسلة اخرى فالكلام في مجموعها ايضا كالكلام في الاول وهكذا فلا يلزم المطلوب
اقول المراد ان مجموع الممكنات اما سلسلة واحدة واما سلاسل متناهية او غير مر
متناهية فعلته اما نفس المجموع او جزؤه او خارج عنه والاولان باطلان
بعين ادلة الاول فيتعين الثالث ولا شك ان الموجود الخارج عن جميع
الممكنات على هذا الوجه الذي اخذناه واجب لذاته لانحصار الموجود في الواجب
والممكن تامل واعلم ان هذا المسلك المسلك الغير المبني على ابطال الدور مر
والتسلسل بل به يثبت الواجب اولا ثم ينتقل منه الى ابطال الدور والتسلسل
وطريقه ان جميع الموجودات ان كان موجودا ما واجبا ثبت المطلوب والا
فلا بد من علة فاما ان ينتهي الى الواجب وهو المطلوب او يلزم الدور او التسلسل
وهما باطلان اما الاول فلاستلزام تقدم الشيء على نفسه وتاخره عن نفسه
وهما محالان بداهة واما الثاني ففيه طرق الاول برهان التطبيق وهو ان نفرض
من المعلول الاخير الى غير النهاية جملة ومما قبله بواحد مثلا الى غير النهاية جملة
اخرى ثم نطبق الجملتين بان نجعل الاول من الجملة الاولى بازاء الاول من الجملة
الثانية والثاني بالثاني والثالث بالثالث وهلم جرا فان كان بازاء كل واحد
من الاولى واحد من الثانية كان الناقص كالزائد وهو محال وان لم يكن فقد
وجد في الاولى ما لا يوجد بازائه شيء من الثانية فتنقطع الثانية وتتناهى و
يلزم منه تناهي الاولى لانها لا تزيد على الثانية الا بقدر متناه والزائد على
المتناهي بقدر متناه يكون متناهيا بالضرورة وقد فرضناهما غير متناهيين و
هذا التطبيق انما يمكن فيما دخل تحت الوجود دون ما هو وهمي محض فانه منقطع
بانقطاع الوهم فلا يرد النقض بمراتب العدد بان تطبق جملتان احديهما من
الواحد لا الى نهاية والثانية من الاثنين لا الى نهاية ولا بمعلومات الله تعالى ومقدوراته

فان الاولى اكثر من الثانية مع لاتناهيهما وذلك لان معنى لاتناهي الاعداد
وللمعلومات والمقدورات انها لاتنتهي الى حد لا يتصور فوقه آخر لا بمعنى ان ما لا
نهاية له يدخل في الوجود فانه محال الثاني برهان التضايف وتقريره لو تسلسلت
العلل الى غير النهاية للزم زيادة المعلولية على عدد العلية والتالي باطل بيان
الملازمة ان احاد السلسلة ما خلا المعلول الاخير لها علية ومعلولية فيتكافوا
عددهما فيما سواه وبقي معلولية المعلول الاخير زائدا فيزيد عدد المعلولات الحاصلة
في السلسلة على عدد العليات الواقعة فيها بواحد وهذا البرهان كما يجري في
تسلسل المعلولات يجري في سائر المتضايفين كالابوة والبنوة الثالث برهان
العرشي وتقريره ان يقال لو ترتب امور غير متناهية لكان ما بين مبدأها وكل واحد
من الذي قبله متناهيا لانه محصور بين حاصرين فيكون الكل متناهيا وقد فرضنا
غير متناهية لان الكل لا يزيد على ما بين المبدأ وكل واحد الا بالطرفين وبالجملة يبطل
التسلسل اولا ويثبت الواجب ثانيا وهذا المسلك المسلك المبني على بطلان الدور ومعنى واجب الوجود ان ماهيته وحقيقته
والتسلسل فيكون المحدث للعالم هو الله الواحد اي الذات الواجب الوجود الذي هي الموجبة لوجوده وكل ما كان كذلك
يكون وجوده من ذاته ولا يحتاج الى شيء اصلا لان يقتضي ذاته وجوده اقتضاء فانه يكون ممتنع العدم والفناء للاتمام من الكليه
تاما ضروريا اقول ان صانع العالم واحد لا يمكن ان يصدق مفهوم واجب الوجود مرل
الا على ذات واحد والمشهور في ذلك بين المتكلمين برهان التمانع المشار اليه
بقوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا وتقريره انه لو امكن الهان لامكن
بينهما تمانع بان يريد احدهما حركة زيد والآخر سكونه لان كلا منهما امر ممكن
في نفسه وكذا تعلق الارادة بكل منهما اذ لا تضاد بين الارادتين بل بين المرادين
وحينئذ اما ان يحصل الامران فيجتمع الضدان اولا فيلزم عجز احدهما وهو امارة
الحدوث والامكان لما فيه من شائبة الاحتياج فالتعدد مستلزم لامكان التمانع

المستلزم

المستلزم للمحال فيكون محالا وهذا تفصيل ما يقال ان احدهما ان لم يقدر على مخالفة مرل
الآخر لزم عجزه وان قدر لزم عجز الآخر وبما ذكرنا يندفع ما يقال انه يجوز ان يتفقا
من غير تمانع وان يكون الممانعة والمخالفة غير ممكن لاستلزامهما المحال اوان يمتنع
اجتماع الارادتين كارادة واحد حركة زيد وسكونه معا واعلم ان قوله
تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا حجة اقناعية والملازمة عادية على ما هو اللائق
بالخطابيات فان العادة جارية بوجود التمانع والتغالب عند تعدد الحاكم والا
فان اريد الفساد بالفعل اي خروجهما عن هذا النظام المشاهد فمجرد التعدد لا يستلزمه
لجواز الاتفاق على هذا النظام وان اريد امكان الفساد فلا دليل على انتفائه بل
النصوص شاهدة بطي السموات ورفع هذا النظام فيكون ممكنا لا محالة لا يقال
الملازمة قطعية والمراد بفسادهما عدم تكونهما بمعنى انه لو فرض صانعان لامكن
بينهما تمانع في الافعال فلم يكن احدهما صانعا فلم يوجد مصنوع لانا نقول امكان
التمانع لا يستلزم الا عدم تعدد الصانع وهو لا يستلزم انتفاء المصنوع على انه
يرد منع الملازمة ان اريد عدم التكون بالفعل ومنع انتفاء اللازم ان اريد
بالامكان فان قيل مقتضى كلمة لو انتفاء الثاني في الماضي بسبب انتفاء مرل
الاول فلا يفيد الا الدلالة على انتفاء الفساد في الزمان الماضي بسبب انتفاء
التعدد والجواب نعم بحسب اصل اللغة لكن قد يستعمل للاستدلال بانتفاء الجزاء مرل
على انتفاء الشرط من غير دلالة على تعيين الزمان كما في قولنا لو كان العالم قديما
لكان غير متغير والآية من هذا القبيل وليكن هذا آخر الرسالة بعون الله
الملك الوهاب

تم